قضايا العمل العربي المشترك كثيرة.. والتحديات كبيرة.. وهناك قضايا حلها.. أو حتى الوصول لرؤية فى حلها تأخذ زمنا طويلا.. ولا يصلح لها القرار بتفعيل العمل العربى المشترك فيها والانتهاء منها.. ثم وضع الحلول فى خطط تنفذ باليات وادوار واضحة الخطوط والمعالم.. بعد توفر الإرادة الحقيقية للتنفيذ.. وألا ستظل هذه القمم تجتمع ثم تنفض بقرارات دون آليات للتنفيذ.. وصعوبة التنفيذ ناتج عن حماسيات الموقف وانفعالات القرار دون تحضير جيد يضعها فى الإطار الصحيح.. فإن كان لا مانع من وجود خطب وقرارات تمتص مشاعر الغضب فى الشارع العربى.. فليس بالضرورة أن تكون كلها لهذا الغرض..

ولكنى على كل حال بكيت.. ربما يكون من الإحساس بالعجز العربى.. أو ربما يكون من عجزى الشخصى لمواجهة بعض ضغوط الحياة كما يحسها كثير من البسطاء مثلى.. أو ربما من تراكم بعض الضغوط الحياتية على المدى الطويل.. ربما.. ولكنى مفقودة فيانعقاد القمة العربية فى مدينة سرت الليبية..

بزنسة البحث العلمى..

ثقافة مفقودة في مجتمعنا العربي وبعيدة عن فكر العالم الثالث.. ثقافة بيزنس البحث العلمي التكنولوجي.. رغم أن هذا هو الاستثمار كما تراه عين الاقتصاد فى كل دول العالم المتقدم منذ ما يعرف تاريخيا بالثورة الصناعية للعالم الحديث.. والذي ثبتت جذوره وتأكدت فروعه بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية.. وما زالت هي فارقة التقدم بين العالمين الأول والثالث.. ثقافة بزنسة البحث العلمي.. أو بمعنى أكثر وضوحا.. البيزنس الذي يعتمد على كل ما هو جديد من البحث العلمي.. ثقافة يجب أن نهتم بها ونلفت الأنظار إليها وننميها ونقننها ونقنن لها.. وهى ليست فقط عملية تطوير صناعي قومي تؤكد ملامح الشخصية الوطنية في المجتمع الصناعي الدولي.. ولكنها بيزنس أكثر ربحية من غيره في كل أنحاء العالم.. فالتطور ليس خلقا من عدم.. ولكن التطور هو إضافة بصمة فكرية وإبداعية على إنتاج النفس أو الغير.. فأمريكا والدول الأوربية التي سبقت غيرها في العصر الحديث تقدما.. لم يكن هذا التقدم الإنتاج طبيعي للاعتماد على هذه الثقافة التي عملت بها الدول بقطاعيها العام والخاص.. فأصبحت صاحبة المثلث الهرمي من التقدم العلمي والصناعي والاقتصادي.. الذي نتج عنه بطبيعة الحال التقدم فكريا واجتماعيا وسياسيا.. والدول التي أرادت أن يكون لها ما لهم.. لحقت بهم بالاعتماد على ناتج التطور في البحث العلمي لخدمة الاقتصاد صناعيا وتجاريا وتنمويا.. كما شاهدنا دول جنوب وشرق آسيا.. كاليابان وتايوان والصين وهنج كونج وغيرها على قدر ما استطاعت أن تمارس وتستفيد من هذه التجربة وهذه الثقافة..

في مصر لابد وأن نلتفت لهذه الثقافة وتنميتها لدى القطاع الخاص والعام.. مهما كانت التحديات والظروف المناخية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.. فلا يمكن أن نظل هكذا معتمدين على الغير.. ولا يمكن أن نستمر في إهمال هذه الثقافة ونحن ننظر للمستقبل..

لـدينا بدايـة أطنـان مـن أوراق البحـث العلمـي الابتكارى الصناعي في مراكز البحث العلمي لا تجد من ينظر إليها.. منها ما هو بسيط وغير مكلف..كتطوير مكواة، أو غسالة، أو ثلاجة، أو حتى (كومبنيشن) الصحي.. ويذهب للخارج مسروقا كآثارنا ويعود إلينا مصنوعا في كثير من الأحيان.. وهناك من يأخذ طريقه الشرعي ولكن لا يستطيع صاحبه نيل كل حقوقه لأ سباب كثيرة لا مجال لذكرها في هذا المقال..

لدينا العديد من المشروعات الصغيرة التي يجدر بها أن تعتمد على هذه الأفكار البحثية في الصناعات الحديثة والتقليدية.. لدينا الشركات الكبرى التي تستوعب التجريب في استخدام خاماتها في التصنيع وهى قادرة عليه بما لديها من إمكانيات.. لدينا وزارتا الاستثمار والبحث العلمي تعي تماما ما أقوله جيدا و نستطيع أن نوظف جهازا للتوعية لهذه الصناعات الممكنة والمثقفة مع البيئة ومع إمكانياتنا وتفخر بها الصناعة المصرية.. لدينا من البطالة ما يجعلنا لا ننام قبل أن نفتح كل يوم مشروعا جديا ونطمئن على عمله واستيعابه للعمالة المطلوبة في التصنيع والتسويق من خلال فكرة الصناعات الصغيرة والصناعات المكملة.. لدينا السوق المصرية والعربية والأفريقية..

باختصار لدينا الأرضية الصالحة للبدء في ما سبقنا فيه الآخرين وحققوا ما لم نحقق.. ولدينا الضرورة التاريخية الملحة حالة أن نكون جادين في العبور إلى مستقبل يساوى هذا العالم الذي نعيشه.. لا مستقبل لا يجب ولا ينبغي أن يكون لمصر بكل حضارتها وثقلها الموضوع الآن في ميزان التاريخ الحساس جيدا.. فهل وضحت الرؤية أم نحن في حاجة إلى مقال آخر أكثر إيضاحا.. هذا ما سوف نراه قريبا...

أين حزبي...

قضية الأحزاب في مصر.. قضيه من أغرب القضايا يا.. أحزاب كثيرة وشارع بلا حزب.. النظام المفترض ديمقراطي.. والشارع السياسي مولد وصاحبه غايب.. مساحات من الحرية.. والممارسة فوضوية.. أحزاب شرعية لا يعلم عنها أحد.. وجماعات محظورة تملأ الفضاء.. فتاهت الرؤى.. فهل نقف قبل أن يضيع الطريق.. إن عدم والوجود الحزبي في الشارع السياسي داخل المجتمع، أو في منابر السلطة التشريعية لأمر قد ينذر بكارثة.. علينا أن نعترف بأن هناك فراغ حزبي في الممارسة الديمقراطية.. وعشوائيا امتلأ الفراغ غوغاء ولغط بسبب انتشار قنوات الاتصال من صحف وفضائيات وصفحات ألنت كوم.. فظهر على السطح ما كان يجب أن لا يظهر.. واختفت موضوعات وقضايا كان لا بد وأن تناقش بموضوعية ورؤى وطنية بين شد وحزب بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة والدرسين وأهل الخبرة وحكماء، أو علماء الأمة لإيجاد الحلول وطرحها للتنفيذ.. فطرفي الحكم في النظام الديمقراطي ليس الحزب الحاكم وحكومته.. بل هم طرف.. والطرف الآخر هو كل أحزاب المعارضة.. فالمعارضة لم توجد في النظام الديمقراطي لتعارض.. ولكن لتنير الجانب الآخر من الطريق.. فعلينا أن نتعاون جميعا حكومة وأحزابا ومفكرين كي نضع القطار على القضبان.. وأن نبحث السبل التي توجد الأحزاب الشرعية في الشارع السياسي مرة أخرى..

والمسؤولية الأكبر في هذا الأمر تقع على الأحزاب نفسها..